مجلة جامعة الملك سعود، م١٧ ، الآداب (١) ، ص ص ٢٧-٥٣ (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م)

"كانَ" الزائدة

جواد بن محمد بن دخيل
أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الآداب،
جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٢٤/١/٢٧هـ ؛ قبل للنشر في ١٤٢٤/٥/١٥هـ)

ملخص البحث. يدرس هذا البحث الفعل "كانَ" الزائدة، و هو فعل لم يلق عناية من النحاة ؛ لأنه لم يحظ بباب خاص به في كتب النحو.

يبدأ البحث بجمع الشواهد المتعلقة بهذا الفعل في منثور كلام العرب و منثورهم لتكون هذه المجموعة أساسًا يُرجع إليه في توضيح ما غمض من كلام النحاة و في الفصل فيما جرى بينهم من خلاف. و انطلاقًا من هذه المجموعة تعالج الدراسة الفعل "كانَ" الزائدة مع الأخذ في الاعتبار بما قاله النحاة عنه. و تتعلق أولى مسائل الدراسة بتفسير المقصود من وصف "كانَ" بالزيادة. ثم تمضي الدراسة لتناقش عمل الفعل و دلالته على الزمن. و بعد هذا تحاول الدراسة استخلاص قاعدة تبين مواضع زيادة "كانَ" في الجملة. يعقب ذلك النظر في استعمال هذا الفعل أقياسيٌّ أم سماعيّ. و أخيرًا يُختتم البحث بدراسة التوسع في الزيادة و تطبيقه على مضارع "كانَ" و على غيرها من الأفعال الناقصة.

"كانَ" فعل يرد في كلام العرب على وجوه:

الأول: أن يكتفي باسم مرفوع يعرب فاعلاً له كما في قوله تعالى: ↓ ♌♑☽◆❒ ♍♑☽◆❒❸♓♉❹♦✎ ♊♑☽ ♑❒♦❷♐→❒✡▫ ♊❒◆❸♓♉↖↖❒➔❶ ♒♍♘♓♉ ♊❒◆❸♓♉❹♦✎ ♊♑☽ ♑❒♦❷♐→❒✡▫ ♊❒◆❸♓♉↖↖❒➔❶ ♒♍♘♓♉ ↑ [1]. و هذا ما يُعرف بـ"كانَ" التامة.

(١) سورة البقرة، آية ٢٨٠

الثاني: أن يحتاج إلى اسمين ؛ أحدهما مرفوع يُعرب اسمًا له والآخر منصوب يُعرب خبرًا له كما في قولنا: "كانَ زيدٌ قائمًا". وهذا ما يُعرف بـ"كانَ" الناقصة و"كانَ" الناسخة.

ويرى جمهور النحاة أنه يرجع إلى "كانَ" الناقصة ما يُعرف بـ "كانَ" الشأنية، وهي التي تحتاج إلى اسمين مرفوعين يُعرب أحدهما مبتدأً والآخر خبرًا كما في قول عبدقيس بن خفاف البرجمي:

ولا أُنبأنّ أنّ وجهَكِ شانه خُمُوشٌ وإن كانَ الحَميمُ حَميمُ[٢]

إذ يرى جمهور النحاة أنّ "كانَ" الشأنية ليست إلا "كانَ" الناقصة، وأنّ اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية بعده في محل نصب خبر، ومن هنا عُرفت "كانَ" هذه بالشأنية.

الثالث: ألاّ يظهر له عمل في الجملة فلا يرفع ولا ينصب كما في قولهم: "ما كانَ أحسنَ زيدًا". وهذا ما يُعرف بـ"كانَ" الزائدة[٣].

ويُلاحظ أنّ كتب النحو ومطولاته لا تستوفي أحكام "كانَ" الزائدة في مظانها بل يذكر كل مؤلف ما حضره من أحكامها ويسوق ما وقع إليه من شواهدها، ومن هنا كان لزامًا على من أراد أن يتعمق في مباحثها أن يتصفح جملة من كتب النحو ولعله لا يبلغ بعد ذلك غرضه. ويظهر لي أن العلة وراء هذا القصور أنّ "كانَ" الزائدة ليس لها باب في كتب النحو مخصص لها بل تذكر

---

(٢) من مقطوعة له في *نوادر أبي زيد الأنصاري* (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م)، ص ١٢٦ومن استشهد بهذا البيت: أبو علي الفارسي، *الإيضاح*، تحقيق: حسن الشاذلي فرهود، ط١ (القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩م)،ص ١٠٥. ابن الشجري ، *أمالي ابن الشجري*، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م)، ص ص ٣: ١١٦.

(٣) أحكام "كانَ" متوافرة في كتب النحو لكن تحسن الإشارة إلى عرض ضروب "كان" عند: ابن السراج، *الأصول*، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط١ (بيروت:مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)،ص ص ١: ٩١-٩٢. ابن يعيش، *شرح المفصل* (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، ص ص ٧: ٩٧-١٠٢. ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق: صاحب أبو جناح (بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٨٠م)، ص ١: ٤٠٨-٤١٣.

أحكامها ممزّقة بين باب الأفعال الناسخة عرضًا بمناسبة ذكر "كانَ" الناسخة و باب التعجب بمناسبة الحديث عن الفصل بين "ما" التعجبية وفعل التعجب ، و لذا رأيت أن أجعل "كانَ" الزائدة موضوعًا لهذا البحث في محاولة للمّ ما تشتت من مباحثها ، واستيفاء ما تفرق من شواهدها ، وإعطاء أحكام الباب حقها من التحليل والموازنة في المواضع التي وقع الخلاف عليها ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب.

لا شبهة أن النحويين استخرجوا أحكام "كانَ" الزائدة – وغيرها من مباحث النحو- من كلام العرب ، كلٌّ بحسب اجتهاده واستقرائه. لذا رأيت أن أبدأ بذكر المواضع التي وردت فيها "كانَ" الزائدة من منظوم العرب ومنثورهم مصنفة بحسب مواضع ورودها في الجملة – وذلك في حدود ما تيسر للباحث الاطلاع عليه من مراجع - ، وبعد هذا تُشفع الشواهد بأحكام "كانَ" الزائدة مستخرجةً في حدود الإمكان من الشواهد مع الموازنة بما ذكره النحويون في هذا الصدد ومحاولة الخروج بالقول الراجح عند الخلاف. وفيما يلي ما تيسر من الشواهد :

١ - بين المسند والمسند إليه: ولهذا الموضع عدة صور :

أ) بين الفعل والفاعل : قال الشاعر :

ولَبِسْتُ سِرْبالَ الشبابِ أزورها ولَنِعْمَ كانَ شَبيبةُ المُخْتال[٤]

ب) بين الفعل ونائب الفاعل : قال أبو عبيدة : "سمعت قيس بن غالب البدري يقول : " وَلَدَتْ فاطمةُ بنت الخُرْشُبِ الكملةَ من بني عبس لم يوجدْ كانَ مثلُهم". أي لم يوجد مثلهم".[٥]

---

(٤) لم أعرف قائله، وهو شاهد عند: ابن جمعة الموصلي، *شرح ألفية ابن معط*، تحقيق: علي موسى الشوملي، ط١ (الرياض: مكتبة الخريجي، ١٩٨٥م)، ص ص٢: ٨٦٦. الأشموني، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢ (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩م)، ص ص١: ٣٧٥.

(٥) أبو عبيدة، *مجاز القرآن*، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٠م)، ص ص٢: ٧-٨.

جـ) بين المبتدأ والخبر: ومن ذلك قول أبي أمامة الباهلي- رضي الله عنه - : "أونبيٌّ كانَ آدمُ" [٦]. وقد استشهد على ذلك أحد الباحثين[٧] بقول الشاعرة:

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ و رُبَّما مَنَّ الفتى و هو المَغِيظُ المُحْنَقُ[٨]

والحق أنه يجوز إعراب "كانَ" هنا زائدة لكن يجوز أيضًا أن تكون ناقصةً على أن يكون اسمها ضميرًا يعود إلى "ما" الاستفهامية وجملة "ضرَّك" في محل نصب خبرها، والمعوّل عليه في الشواهد ما لا يتطرق إليه الاحتمال لأنه مع دخول الاحتمال يبطل الاستدلال.

ويدخل في هذا مجيء "كانَ" الزائدة بين "ما" التعجبية و"أفعل" التعجب؛ فمن ذلك قول امرئ القيس:

أرى أمَّ عمروٍ دمعُها قَدْ تَحَدَّرا بُكاءً على عمرو وما كانَ أصبرا[٩]

---

(٦) أحمد بن حنبل، *المسند* (بيروت: المكتب الإسلامي ودار صادر، د.ت.)، ص ص 5: ٢٦٥. وقد استشهد بهذا الأثر: أبو حيـان، *ارتشاف الضرب من كلام العرب*، تحقيق: مصطفى النماس، ط٢ (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٧م)، ص ص ٢: 95. الدماميني، *تعليـق الفرائد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: محمد المفدا، ط١ (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٩٨٨م)، ٣ص ص : ٢٢٠. السيوطي، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م)، ٢ص ص : ٩٩. وقد وقـع في الارتـشاف والهمع "بني" بدلاً من "نبي" وهو تطبيع.

(٧) هو محمد صلاح الدين مصطفى بكر، *النحو الـوصفي من خـلال القـرآن الـكريـم* (الكويت: مؤسسة الصباح، د.ت.)، ص ٢٣٤.

(٨) هي قـُتيلة بنت النضر. انظر: ابن هشام، *السيرة النبوية*, تحقيق: مصطفى السقا و آخرين (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٦م)، ص ص ٢: 51.

(٩) *ديوان امرئ القيس*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤م)، ص٦٩. ومن استشهد به: ابن عقيل، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: محمد كامل بركات (مكة المكرمة: أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٤م)، ١: ص ص ٢٦٨.

و من ذلك أيضًا قول عروة بن أذينة :

ما كانَ أَحسنَ فيكَ العيشَ مُؤْتَنِفًا غَضًّا و أطيبَ في آصالِكَ الأُصُلا[١٠]

وقد خالف في هذه المسألة أبو عمر الجرمي جمهورَ النحويين ، فذهب إلى أنَّ "كانَ" المقحمة بين "ما" التعجبية وفعل التعجب ليست الزائدة بل الناقصة وزعم أنّ اسمها ضمير يعود إلى "ما" التعجبية وأنّ الجملة المؤلفة من فعل التعجب وفاعله في محل نصب خبرها ،[١١] وتابعه على هذا الزجاجي[١٢]. وقد نسب ابن يعيش[١٣] والرضي[١٤] هذا القول إلى السيرافي أيضًا ، والواقع أن السيرافي أجاز الرأيين ؛ أي أجاز في قولهم : "ما كانَ أحسن زيدًا" أن تكون "كانَ" زائدة وأن تكون ناقصة[١٥]. وردّ هذا القول أبوعلي الفارسي محتجًا بأنّ إعراب "كانَ" ناقصةً في الأسلوب المذكور يجعل "كانَ" فعل تعجب لوقوعها بعد "ما"

---

(١٠) *شعر عروة بن أذينة*، تحقيق: يحيى الجبوري، ط٣ (الكويت: دار القلم، ١٩٨٣م)، ص٣٥٠. ولم أر أحدا من قدماء النحويين ذكره وإنما استشهد به محمد محيي الدين عبدالحميد في كتابه *"عدة السالك إلى أوضح المسالك"* على هامش *"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"* لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.)، ص ص ١: ٢٥٧.

(١١) أبوعلي الفارسي، *المسائل البصريات*، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١ (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٥م)، ص ص ١: ٢٣٢. أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، ٣: ٣٩.

(١٢) الزجاجي، *الجمل*، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م)، ص ص ١٠٣.

(١٣) ابن يعيش, *شرح المفصل*, ٧: ١٥٠.

(١٤) الرضي الأستراباذي، *شرح كافية ابن الحاجب*، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر (بنغازي: جامعة قاريونس, ١٩٧٨م) ص ص ٤: ٢٣٣.

(١٥) السيرافي, *شرح كتاب سيبويه*,ص ١ ق ١٨٤ أ.

التعجبية، والمعهود في فعل التعجب في هذه الحالة أن يكون على وزن (أفعلَ) لا (فَعَلَ)[١٦] ويبدو أنّ أباعلي الفارسي ألزم الجرمي ومَنْ تبعه بما لم يقولوا؛ إذ ظاهر كلامهم أنّ "كانَ" لم تحلّ محلَّ فعل التعجب بل فصلت بينه وبين "ما". ومع ذلك يظل القول إنّ "كانَ" هنا ناقصة غير مقبول؛ وذلك أن إعرابها زائدةً ليس عليه مأخذ – كما ذكر ابن أبي الربيع – إلا الفصل بين "ما" التعجبية و فعل التعجب، أما القول إنها ناقصة ففيه الفصل، وجعل فعل التعجب خبرًا عن غير "ما" التعجبية، وجعل خبر "ما" غير فعل التعجب، وهذه كلها أمور خارجة عن القياس[١٧].

د) بين اسم "إنّ" وخبرها: حكى الخليل بن أحمد عن العرب قولهم: "إنّ مِنْ أفضلِهم كانَ زيدًا" على أنّ المقصود: "إنّ من أفضلهم زيدًا" على إلغاء "كانَ" بحسب عبارة سيبويه[١٨].

وحُكي عن المبرد والرماني أنهما ذهبا إلى أنّ "كانَ" في حكاية الخليل هي الناقصة على أنّ اسمها ضمير يعود إلى اسم "إنّ" المؤخر "زيدًا" و"من أفضلهم" في محل نصب خبر "كانَ" المقدّم، والجملة المكونة من "كانَ" واسمها وخبرها في محل رفع خبر "إنَّ" المقدّم[١٩]. وهذا القول مردود؛ لأن خبر "إنّ" وأخواتها لا يجوز تقديمه على اسمها إلا إذا كان شبه جملة.

---

(١٦) أبوعلي الفارسي، *المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات*، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣م)، ص ص ١٦٧- ١٧٠. وعنه: ابن يعيش، *شرح المفصل*، ص ص ٧: ١٥٠. والرضي، *شرح كافية ابن الحاجب*، ص ص ٤: ٢٣٣.

(١٧) ابن أبي الربيع، *الملخص في ضبط قوانين العربية*, تحقيق: علي بن سلطان الحكمي, ط١ (د.م: د.ن، ١٩٨٥م)، ص ص ١: ٢٢.

(١٨) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٢(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م) ،ص ص ٢: ١٥٣.

(١٩) أبوحيان، *ارتشاف الضرب*، ص ص ٢: ٩٥-٩٦. الرضي، *شرح كافية ابن الحاجب*، ص ص ٤: ١٩١؛وانظر أيضا: ابن يعيش: *شرح المفصل*، ص ص ٧: ٩٩.

٢ - بين الصفة والموصوف: كما في قول الفرزدق:

في غرفِ الجنّةِ العليا التي وَجَبَتْ لهم هناك بسعيٍ كان مشكورِ [٢٠]

أي "بسعي مشكور" على أنّ "كانَ" زائدة.

ومن شواهده قول الراجز:

إلى كِناسٍ كانَ مستعيدِه[٢١]

أي "كناس مستعيده" على تقدير زيادة "كانَ".

وقد جعل الخليل وسيبويه من ذلك قول الفرزدق:

فكيفَ إذا مَرَرْتَ بِدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[٢٢]

إذ المعنى – في رأيهما – "وجيران لنا كرام" بتقدير زيادة "كانَ"[٢٣]، وخالفهما المبرد في كتابه "مسائل الغلط" ذاهبًا إلى أنّ "كانَ" في بيت الفرزدق ناقصة وواو الجماعة المتصلة بـ"كان" في محلّ رفع اسمها وشبه الجملة "لنا" في محل نصب خبرها[٢٤]، وأعاد المبرد رأيه هذا في كتاب "المقتضب"[٢٥]. وكان من الممكن أن يقال

---

(٢٠) *ديوان الفرزدق*، تحقيق: عبدالله الصاوي، ط١(القاهرة: المكتبة التجارية، ١٩٣٦م)،ص ص ١: ٢٦٥. وهو من شواهد ابن جمعة، *شرح ألفية ابن معطٍ*،ص ص ٢: ٨٦٦. الأشموني، ص ص ١: ٣٧٠.

(٢١) أبو عبيدة، *مجاز القرآن*، ص ص ٢: ٧، ١٤٠. وقد نسبه في الموضع الأول إلى غيلان بن حريث الربعي بينما نسبه في الموضع الآخر إلى العجاج، ولم أجد الشاهد في ديوان العجاج. والكناس: موضع ملتف من الشجر يكتن فيه الظبي ويستتر.

(٢٢) *ديوان الفرزدق*، ص ص ٢:٨٣٥. ومن استشهد به: سيبويه، *الكتاب*، ص ص ٢:١٥٣. المبرد، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، ٤:١١٦. ابن مالك شرح الكافية الشافية, تحقيق عبدالمنعم هريدي، ط١ (مكة المكرمة: جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٢م)، ص ص ١:٤١٣. *الرضي*، *شرح كافية ابن الحاجب*، ص ص ٤:١٩٢.

(٢٣) سيبويه، *الكتاب*، ص ص ٢:١٥٣.

(٢٤) ابن ولاد، *الانتصار لسيبويه على المبرد*، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ص ص ١٣٩- ١٤٠.

(٢٥) المبرد، *المقتضب*، ص ص ٤: ١١٦- ١١٧.

إن الرأيين محتملان لولا أنّ "كانَ" اتصلت بضمير والمعتاد أنّ الضمير إنّما يتصل بعامله ، وسيأتي أنّ "كانَ" الزائدة لا تعمل عند الجمهور ، وعامة القائلين إنها تعمل لم يذكروا أنها تعمل في غير الضمير المستتر و"كانَ" في بيت الفرزدق متصلة بضمير بارز. وقد انقسم النحويون حول إعراب "كانَ" في بيت الفرزدق فذهب نفرٌ منهم إلى رأي المبرد بينما حاول جمهورهم الدفاع عن سيبويه هنا بأجوبة لا تخلو من تكلف مع الإقرار بما تنطوي عليه من ذكاء و مهارة ، وبما أن ورود "كانَ" زائدةً بين الصفة والموصوف ثابت بشاهدين سلف إيرادهما لذا لا يظهر حاجة إلى التطويل في مناقشة كل ما قيل حول هذا البيت(٢٦).

ومن الغريب أنّ الزجاج نسب إلى المبرد القول بأنّ "كانَ" زائدة في بيت الفرزدق(٢٧). وهذا نقل غريب ؛ لأنه يخالف ما ذكره المبرد في كتابين من كتبه ويعارض جمهرة ما نُقِلَ عنه في إعراب البيت المذكور ، ولكن الزجاج – كما ذكر عبدالقادر البغدادي – تلميذ المبرد وأدرى بمذهب شيخه(٢٨) ، فلعلّ للمبرد قولين في هذه المسألة.

٣- بين المعطوف و المعطوف عليه:

و من ذلك قول الفرزدق :

في حَوْمَةٍ غَمَرَتْ أباكَ بحورُها في الجاهليةِ كانَ و الإسلامِ (٢٩)

أي "في الجاهلية و الإسلامِ" و "كانَ" زائدة.

٤- بين حرف الجر والاسم المجرور:

كقول الشاعر :

---

(٢٦) توجد خلاصة لما دار حول هذا البيت من نقاش عند: ابن هشام، *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، ط١(بيروت: دار الكتب العربي, د.ت.)، ص ص ٢٥٣- ٢٥٤. عبدالقادر البغدادي، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق: عبدالسلام هارون, ط٢(القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ص ص ٩: ٢١٨- ٢٢٠.

(٢٧) الزجاج، *معاني القرآن* ، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط١(بيروت: دار المزرعة، ١٩٨٨م)، ص ص٢: ٣٢-٣٣.

(٢٨) عبدالقادر البغدادي، *خزانة الأدب*، ص ص ٩:٢١٧.

(٢٩) ديوان الفرزدق، ١: ٢٦٥. وهو شاهد عند: ابن جمعة، *شرح ألفية ابن معط*، ص ص ٢: ٨٦٧. الرضي، *شرح كافية ابن الحاجب*، ص ص ٤: ١٩١.

سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسامى على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ[٣٠]

أي "على المسوّمة العراب" و "كانَ" هنا تُعدّ زائدةً.

وبعد ذكر ما تيسَّر للباحث من شواهد في كلام العرب عن "كان" الزائدة يمكن بحث أحكامها من خلال الشواهد مع المقارنة والاستئناس بما ذكره النحويون- رحمهم الله تعالى- على أن يكون الفيصل عند الخلاف كلام العرب:

أولاً: ما المقصود بقول النحاة بزيادة "كانَ"؟

يظهر من تأمّل النصوص التي ساقها النحاة للاستشهاد على زيادة "كانَ" أنّ الأمر الذي ينطبق على "كانَ" في تلك الشواهد قاطبة أنه لا أثر لها في النسيج النحوي للشاهد وحذفها لا يؤدي إلى تغييرٍ في أي حكم إعرابي أو تركيبي؛ إذ لا ينتج من حذفها حاجة إلى تغيير في الإعراب أو حذفٍ أو زيادةٍ في الكلام، وهذا ما أوجزه

ابن يعيش بقوله إنّ "كانَ" الزائدة: "دخولها كخروجها".[٣١] وقد بسط هذا المعنى ابن جمعة الموصليّ حيث قال: "ومعنى (الزائدة) هو الذي لو سقط لم يختلّ معنى الكلام من حيث الإسناد –و إن كان له معنى في الجملة- ، وهو المراد بقوله[٣٢]: زيدت[٣٣]فلم تعمل."[٣٤]

وإذ ظهر أنّ المقصود بقول النحاة بزيادة "كانَ" أنّ حذفها ليس له أثر في النظام النحوي للكلام، فعلى الباحث الحذر من أن يفهم أنّ القول بزيادة "كانَ" يستلزم بالضرورة أنّها لا تعمل أو أنها ليس لها دلالة وإن كان من الممكن أن تكون كذلك، و المُراد هنا أن قول النحويين إن "كانَ" زائدة له دلالة معينة سلف ذكرها قريبًا لكن هذا لا يعني أن نخرج

---

(٣٠) قال العيني في *"شرح الشواهد الكبرى"* المطبوع على هامش *"خزانة الأدب"* للبغدادي (القاهرة:مطبعة بولاق، ١٢٩٩هـ)،ص ص ٢: ٤١: "أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، ولا يعرف إلا من قِيله". ومن استشهد به: السيرافي، *شرح كتاب سـيبويه*، ١ق١٥٣ب. ابـن يعيش، *شرح المفصل*، ص ص ٧: ٩٨. ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، ص ص ١: ٤٠٨. الدماميني، *تعليق الفرائد*، ص ص ٣: ٢٢٤. السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٢: ١٠١. الأشموني، شرح الأشموني، ١: ٣٧٦.

(٣١) ابن يعيش، *شرح المفصل*، ص ص ٧: ٩٨-٩٩.

(٣٢) أي قول ابن معطٍ.

(٣٣) المقصود "كانَ".

(٣٤) ابن جمعة، *شرح ألفية ابن معطٍ*، ص ص ٢: ٨٦٦.

من هذا القول –دون بحث- إن "كانَ" الزائدة لا عمل لها أو دلالة، ومما يشهد على ذلك أن النحويين وصفوا -على سبيل المثال- حرفي الجر الباء و "مِنْ" بأنهما زائدان في حالات معينة مع أن لهما عملاً وهو الجرّ، ومن ناحية أخرى وصفوا "لا" النافية في قول العرب: "جئت بلا زادٍ" بأنها زائدة مع أنّ معنى الجملة ينقلب لو حذفت "لا"[٣٥]. وبناءً على هذا لا يمكن الحكم القول في مسألة عمل "كانَ" الزائدة ودلالتها إلا بعد بحث كل مسألة من المسألتين على حدة.

ثانيا: هل تعمل "كانَ" الزائدة؟

إنّ الشواهد التي وردت فيها "كانَ" الزائدة تقطع بأنها لا تعمل عملاً ظاهرًا. وقد يُعترض على هذا قول الفرزدق السالف ذكره:

فكيف إذا مررتَ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

إذ قد يقال إن "كانَ" في البيت - عند من قال بزيادتها- رفعت واو الجماعة وهو ضمير بارز، والجواب أنّ القائلين بزيادة "كان" في بيت الشعر - وهو قول مرجوح- لا يقولون إنّ "كانَ" هي العاملة في الضمير[٣٦].

وبعد تقرير القول بأن "كانَ" الزائدة لا تعمل عملاً ظاهرًا (أي لا تعمل في اسم ظاهر أو ضمير بارز) يرد السؤال: ألا يمكن أن تعمل عملاً غير ظاهر (أي تعمل في ضمير مستتر)؟ وبالبحث يُلاحظ أنّ أقدم كتاب ورد فيه ذكر "كانَ" الزائدة (وهو كتاب سيبويه) وُصفت فيه "كانَ" بـأنها ملـغاة[٣٧]. ولكـن هذا الأمر لا يعنـي بالضرورة أنّ "كانَ" الزائدة في رأي سيبويه لا تعمل؛ فقد وصف سيبويه "ظن" وأخواتها بأنها تلغى[٣٨] مع أنها ترفع فاعلاً.

(٣٥) ابن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٥ (بيروت:دار الفكر، ١٩٧٩م)، ص ٣٢٢.

(٣٦) انظر: ابن هشام، *تخليص الشواهد*، ص ص ٢٥٣- ٢٥٤. البغدادي، *خزانة الأدب*، ص ص ٩: ٢١٨- ٢٢٠.

(٣٧) سيبويه، *الكتاب*، ص ص ٢: ١٥٣.

(٣٨) سيبويه، *الكتاب*، ص ص ١: ١١٩- ١٢١

وربما كان أول من تعرّض لمبحث عمل "كانَ" الزائدة صراحةً فيما تيسّر من مراجع هوابن السراج ، فقد ذكر"كانَ"الزائدة ضمن ما يُلغى ثم قال: "و حق الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه"(٣٩) ، و قد انتصر أبو علي الفارسي لرأي شيخه ابن السراج و بسط في القول في الاحتجاج له(٤٠) حتى تكررت في كتب النحو نسبة هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي(٤١) مما قد يُفهم منه أنه أول من ذهب هذا المذهب مع أنه كان تابعًا في هذا لابن السراج كما سلف.

و ذهب أبو سعيد السيرافيّ إلى أنّ "كانَ" الزائدة تعمل و أن لها فاعلاً هو ضمير مستتر يعود إلى مصدرها ، ففي قولهم: "ما كان أحسن زيدًا"- على سبيل المثال- ترفع "كانَ" فاعلاً تقديره: "كان الكون"(٤٢) ، وتبعه في هذا الصيمري(٤٣) .

و قد ناقش الرضي مذهب السيرافي واصفًا إياه بأنه "هَوَس" ؛ لأنه لا معنى ينتج من تقدير هذا المصدر ، ثم اعترض على نفسه بقول الشاعر(٤٤) :

لعلكَ - والموعودُ حقٌّ لقاؤه- بدا لكَ في تلك القَلوصِ بَداءُ

حيث ورد المصدر "بداء" فاعلاً لفعله "بدا" ، و خرّج الرضي البيت على أن المصدر هنا مؤوّل بالمشتق و أنّ المقصود به: "رأي بادٍ"(٤٥) .

---

(٣٩) ابن السراج، *الأصول*، ص ص ٢: ٢٥٩.

(٤٠) أبو علي الفارسي، *المسائل المشكلة*، ص ص ١٦٧-١٧٠.

(٤١) الرضي، *شرح كافية ابن الحاجب*، ص ص ٤: ١٩٢. أبو حيان، *ارتشاف الضرب*،ص ص ٢: ٩٦. السيوطي، *همع الهوامع*،ص ص ٢: ١٠١.

(٤٢) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ١ق١٥٣ب. و يلاحظ أنّ ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي، ٢: ٤٠٩) نسب قول السيرافي إلى الفارسي في حين عزا مذهب الأخير إلى الأول، و هو سهو منه -رحمه الله-، فقد عزا القولين على الوجه الصحيح في موضع آخر من كتابه (١: ٥٨٥).

(٤٣) الصـيمري، *التبصرة و التذكرة*، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علم الدين، ط١(مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٢م)، ص ص ١: ١٩١.

(٤٤) البيت لمحمد بن بشير الخارجي و هو في ديوانه الذي جمعه محمد خير البقاعي، ط١(دمشق: دار قتيبة، ١٩٨٥م), ص ص ٢٩. و ممن استشهد به ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ص ص ٢: ٣٧. ابن هشام، *شرح شذور الذهب*، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٧(القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٥٧م)، ص ١٦٧.

(٤٥) الرضي، *شرح كافية ابن الحاجب*، ص ص ٤: ١٩٢.

و ربما قسا الرضي في عبارته عن رأي السيرافي ؛ لأن السيرافي عندما قدّر فاعلاً لـ"كانَ" الزائدة لم ينظر فيما يبدو إلى الدلالة بل إلى التركيب ؛ أي أنه لم يستسغ وجود فعل بلا فاعل فقدّر لـ"كانَ" الزائدة فاعلاً ، لكن لا توجد على كل حال حاجة إلى هذا التقدير ؛ لأن الفعل إذا اُستعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل اُستغني عنه.(٤٦)

أخيرًا لا بد من الإشارة إلى ما نقله الزجاج(٤٧) عن المبرد من أنه ذكر أنّ "كانَ" زائدة في قوله تعالى: ↓ ◐✋◐➔○✸☼ᘓ◑ ▯• ♦ᘐ ▫♦◆✎♦◆⌖✈♦◐⬧▫ ♦ᘐ ▯ ↑ (٤٨). وهو نقل غريب ظاهره أنّ "كانَ" الزائدة تعمل عمل "كانَ" الناقصة ، و هو قول يخالف إجماع النحاة بل يخالف كلام المبرد نفسه الذي لم يذكر أنّ "كانَ" الزائدة تعمل(٤٩).

و هذا القول الذي وصفه البغدادي بأنه "غلطة لم يغلطها أصاغر الطلبة"(٥٠) محمول على السهو إذا سلمنا بصحة نقل الزجاج عن المبرد.

ثالثًا: هل تدل "كانَ" الزائدة على الزمن الماضي؟

للنحويين في هذا ثلاثة مذاهب طرفان و وسط :

الأول: أنّ "كانَ" الزائدة تدل على الزمن الماضي و إليه ذهب سيبويه إذ قال: "و تقول: ما كان أحسن زيدًا ، فتذكر "كانَ" لتدل على أنه فيما مضى"(٥١). و تبعه في هذا السيرافي(٥٢) و ابن عصفور(٥٣).

---

(٤٦) ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، ص ص ١: ٤٠٩. السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٢: ١٠١.

(٤٧) الزجاج، *معاني القرآن*، ص ص ٢: ٣٢.

(٤٨) سورة النساء، آية ٣٢.

(٤٩) المبرد، *المقتضب*، ص ص ٤: ١١٧- ١١٩.

(٥٠) البغدادي، *خزانة الأدب*، ص ص ٩: ٢١٧.

(٥١) سيبويه، *الكتاب*، ص ص ١: ٧٣.

(٥٢) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ص ص ١ق١٥٣ب، ١٨٤ب.

(٥٣) ابن عصفور، *ضرائر الشعر*، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط٢ (بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٢م)، ص ٧٧.

الثاني: أنها لا تدل على الزمن و إنما تقتصر دلالتها على التوكيد. و إلى هذا ذهب المبرد محتجًا بقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[٥٤] ؛ إذ جزم أنّ "كانَ" في الآية الكريمة زائدة و أنها لا تدل على الماضي محتجًا بأنها لو دلت عليه لما كان في تكلم عيسى - عليه السلام- معجزة؛ لأن كل أحد من الناس كان في وقت من الأوقات صبيا في المهد[٥٥]. و قد تبعه في هذا ابن السراج[٥٦] و ابن يعيش[٥٧].

و يلاحظ على احتجاج المبرد أنّه مبني على أنّ "كانَ" تدل على الانقطاع مطلقًا، وهذه القضية ليست مسلمة بل المحقق أنّ "كانَ" تدلّ على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرّض لاستمراره أو انقطاعه و أن حصول أحد هذين الأمرين موكول إلى القرينة[٥٨]، فمن دلالتها على استمرار ما دخلت عليه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[٥٩] ، فإنها دالة على الاستمرار بقرينة وجوب كون الله - سبحانه و تعالى- سَميعًا عَليمًا أبدًا، و من دلالتها على الانقطاع قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾[٦٠] بقرينة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾. و إذا طبقنا هذا على الآية الكريمة التي احتج بها

---

(٥٤) سورة مريم، آية ٢٩.
(٥٥) المبرد، *المقتضب*، ص ص ٤: ١١٦-١١٨.
(٥٦) ابن السراج، *الأصول*، ص ص ٢: ٢٥٩.
(٥٧) ابن يعيش، *شرح المفصل*، ص ص ٧: ٩٩.
(٥٨) الدماميني، *تعليق الفرائد*، ص ص ٣: ٢١٩.
(٥٩) سورة النساء، آية ١٤٨.
(٦٠) سورة آل عمران، آية ١٠٣.

المبرد وجدنا أنّ "كانَ" دالة على الاستمرار بقرينة استنكارهم إحالة السؤال إلى عيسى –عليه السلام- ، و يتحصل من هذا أنه لا غضاضة في القول إن "كانَ" هنا هي الناقصة بل هو الأولى في إعرابها لأنّ الشواهد المتقدمة على "كانَ" الزائدة ليس فيها شاهد قرآني واحد، و من هنا كان الأليق الحمل على الوجه السائد في الذكر الحكيم. و لا شبهة أنّ "كانَ" الناقصة أكثر دورًا في الكلام الفصيح ؛ إذ جاءت في القرآن فما دونه بخلاف "كانَ" الزائدة ذات الشواهد المحدودة، و إنما يحسن بالمعرب أن يوجه ما في التنزيل إلى الوجه القوى(٦١)، و هو هنا "كانَ" الناقصة. و ربما كان القول بعدم دلالة "كانَ" الزائدة على الزمن حلاً لجأ إليه المبرد و من حذا حذوه لحلّ الإشكال الناتج من القول بدلالة "كانَ" على الانقطاع حيث لا يصح القول بالانقطاع، و هو إشكال غير؛ وارد لأنّ "كانَ" لا تدلّ على الانقطاع إلا مع وجود القرينة - كما سلف- ، فضلاً عن أنّ القائلين بهذا لم يشرحوا وجه دلالة "كانَ" الزائدة على التوكيد.

الثالث: أنّ "كانَ" الزائدة تأتي على وجهين: دالة على الزمن الماضي، و مؤكدة لا تدل على شيء. و أول مَنْ قال بهذا - فيما اطلعت عليه- الصيمري إذ أشار إليه باختصار(٦٢) ، و تبعه في هذا الرضي و بسط فيه القول(٦٣). و خلاصة ما قالا أنّ "كانَ" الزائدة تدل على الزمن الماضي إذا لم يوجد في الكلام ما يدل على الزمن الماضي خلاها كقولهم: "ما كان أحسن زيدًا"، و منه -على سبيل المثال- الأثر: " أونبيٌّ كانَ آدمُ"، و يسمي الرضي "كانَ" الزائدة هنا بـ"كانَ" المجردة للزمان. أما إذا وجد في الجملة ما يدلّ على الزمان الماضي، فإنّ "كانَ" الزائدة هنا مؤكدة لا تدل على شيء، و منه - على سبيل المثال- قول الفرزدق السابق ذكره:

في حَوْمَةٍ غَمَرَتْ أباكَ بحورُها في الجاهليةِ كانَ و الإسلامِ

(٦١) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص ص ٧١٠.

(٦٢) الصيمري، *التبصرة والتذكرة*، ص ص ١: ١٩١-١٩٢.وأشار إلى هذا القول ابن يعيش، *شرح المفصل*، ص ص٧: ٩٩.

(٦٣) الرضي، *شرح كافية ابن الحاجب*، ص ص ٤: ١٩٠-١٩١.

فإن الدلالة على الزمن الماضي متحققة بقوله: "غَمَرَتْ"، فتمحّضت "كانَ" الزائدة هنا للدلالة على التوكيد.

و هذا القـول أعدل الأقوال، و لكن لا بد من توضيح معنى دلالة "كانَ" الزائدة على التوكيد، ففي بيت الفرزدق السابق و ما شابهه من شواهد ورد فيها ما يدل على الماضي إلى جانب "كانَ" الزائدة، يُلاحظ أنّ "كانَ" الزائدة لم تنخلع بالكلية من الدلالة على الزمن الماضي، ولكن نظرًا لسبق ما يدل عليه أصبح المقصود توكيد هذه الدلالة الماضوية فقط. و نظير هذا أنّ "ما" و "إنْ" حرفان يدلان على النفي، فلما اجتمعا في مثل قول الشاعر:

و ما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ و لكنْ مَنايانا و دَوْلةُ آخَرينا[٦٤]

دلّت "ما" على النفي و اقتصرت دلالة "إنْ" على توكيد هذه الدلالة[٦٥]. و مثله أنّ التاء و الكاف تدلان على الخطاب فلما اجتمعا في قولهم "أرأيتك" دلّت التاء على الخطاب و اقتصر دور الكاف على توكيد هذه الدلالةِ[٦٦]

رابعا: أين ترد "كانَ" الزائدة في الجملة؟

تبيّنَ فيما مضى من الشواهد أنّ "كانَ" الزائدة ترد في أربعة مواضع: بين المسند و المسند إليه، و بين الصفة و الموصوف، و بين المعطوف و المعطوف عليه، و بين حرف الجر و الاسم المجرور. فما القاعدة التي يمكن استنباطها من هذا؟ ذهب ابن مالك إلى أنّ "كانَ" الزائدة ترد وسَطًا[٦٧] أو حشوًا كما قال في الخلاصة المعروفة باسم الألفية:

---

(٦٤) لفروة بن مسيك المرادي كما ذكر ابن السيرافي، *شرح أبيات كتاب سيبويه*، تحقيق: محمد علي سلطاني (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٧٦م)، ١: ١٠٦. و البيت من شواهد: سيبويه، *الكتاب*، ص ص ٣: ١٥٣، ٤: ٢٢١. المبرد، *المقتضب*،ص ص ١: ٥١، ٢: ٣٦٤. ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص ص ٣٨. السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٢: ١١١.

(٦٥) السيوطي، *الأشباه و النظائر*، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م)، ص ص١: ٣١٤-٣١٥.

(٦٦) السيوطي، *الأشباه و النظائر*، ص ص ١: ٣١٦-٣١٧.

(٦٧) ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، ص ص٤١١.

و قد تزاد "كانَ" في حشو كـ"ما كـانَ أصحَّ علمَ مَنْ تقدّما"

و هذا التحديد لا يسع الإنسان أن يقول إنه خاطئ لكنه عامّ؛ إذ غاية ما يمكن أن يُستخلص منه هو أنّ "كانَ" الزائدة لا ترد في أول الجملة و لا آخرها، و هو ما تؤيده الشواهد التي سيقت في فاتحة هذا المبحث، و لم أر مخالفًا لهذا من النحويين –فيما تيسر من مراجع– إلا اثنين؛ أحدهما الجوهري الذي ذهب إلى زيادة "كانَ" في قوله تعالى: ↓ ❐◆❒☒✂✦ ♦✂❻✡✂❻❑→⊞☒↘ ✦✐✂ ❻▪○✆☺⓿✆○↑[٦٨]، و في قول الشاعر:

و كنتُ إذا جاري دعا لَمضوفةٍ أُشَمِّرُ حتّى يَنْصُفَ الساقَ مئزري[٦٩]

معلقًا على البيت بقوله: "إنما يخبر عن حاله، و ليس يخبر بكنتُ عما مضى فعله"[٧٠]. و من البيِّن هنا أنّ الجوهري بنى تحليله من ناحية على أساس التسليم بأنّ "كانَ" تدل على الانقطاع، و على أنّ "كانَ" الزائدة لا تدل على الزمن من ناحية أخرى، و كلاهما غير مسلّم. فقد سلف أنّ "كانَ" لا شأن لها بالانقطاع أو عدمه و أنّ هذا موكول إلى القرينة التي تدلّ في الآية الكريمة على عدم الانقطاع لموجب كون الله –عز و جل– غفورًا رحيمًا أبدًا، و كذلك الأمر في البيت الذي أنشده إذ تدل القرينة على عدم الانقطاع و هي أنّ البيت جاء به الشاعر مفتخرًا بنفسه و لو كان يعني أنّ هذا أمره فيما مضى فقط لكان يقدح في نفسه. هذا من ناحية، أما قضية عدم دلالة "كانَ" الزائدة على الزمن الماضي فقد سلف أنّ الراجح أنّ "كانَ" الزائدة لا تنفكّ من الدلالة على الزمن الماضي إما لبيانه إن لم يدلّ عليه سواها أو توكيده إن وجد ما يدل عليه غيرها. و مما يقطع ببطلان زيادة "كانَ" في

(٦٨) سورة النساء آية ٩٦، ١٠٠، ١٥٢. سورة الفرقان آية ٧٠، سورة الأحزاب آية ٥، ٥٠، ٥٩، ٧٣. سورة الفتح آية ١٤.

(٦٩) لأبي جندب الهذلي. انظر: السكري، *شرح أشعار الهذليين*، تحقيق:عبدالستار فراج (القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.)، ص ٣٥٨.

(٧٠) الجوهري، *الصحاح*، تحقيق:أحمد عبدالغفور عطار، ط٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م)، ص ص٦: ٢١٩. و قد أشار إلى رأي الجوهري الدماميني، تعليق الفرائد، ص ٢٢١.

الشاهدين أنها عملت الرفع و النصب في الآية الكريمة و رفعت ضميرًا بارزًا في البيت ، و قد سلف أنه حتى مَنْ قال بعمل "كانَ" الزائدة إنما قصر عملها على الضمير المستتر. أما النحوي الآخر الذي خالف في مسألة اقتصار زيادة "كانَ" على الوسط فهو الفراء الذي أجاز زيادة "كانَ" في آخر الجملة كقولنا: "زيد قائم كانَ"[٧١]. و لم يأت الفراء بشاهد على قوله و يظهر أنه جاء بما قاله قياسًا ، و التوسع القياسي أمر لا غنى للغة العربية شريطة أن يكون للقياس أصل مسموع ، و قضية زيادة "كانَ" في نهاية الجملة ليس لها شاهد.البتة بحدّ علمي ، و الخلاصة أن ابن مالك مصيب في قصره زيادة "كانَ" على حشو الجملة لكنه لم يحدد أتزاد في وسط الجملة مطلقًا أم أن زيادتها مقصورة على مواضع معينة في وسط الجملة؟

و قد حاول السيوطي أن يكون أكثر تدقيقًا من ابن مالك فغلا في ذلك حين ذكر أنّ من شروط زيادة "كانَ" أن تزاد بين المسند و المسند إليه ليس غير[٧٢] ، و هو قول لا يمكن قبوله لأنّ الشواهد السابقة بينت أنّ "كانَ" تزاد بين الصفة و الموصوف ، و المعطوف و المعطوف عليه ، و حرف الجر و الاسم المجرور ، إلى جانب وقوعها بين المسند و المسند إليه.

أما ابن عصفور فذكر أنّ "كانَ" تزاد بين الشيئين المتلازمين[٧٣]. و لا شبهة أن ابن عصفور استخلص هذا من تأمّل المواضع التي زيدت فيها "كانَ" ، فوجد أنّ الذي يربط بينها أنّ "كانَ" زيدت فيها جميعًا بين شيئين متلازمين ، و لكن يرد هنا سؤال: **أتقتصر زيادة "كانَ" بين الشيئين المتلازمين على ما سُمع من العرب أم أنها عامة بين كل متلازمين؟** و بمعنى آخر: هل يسوغ التوسع اعتمادًا على المسموع فتُزاد "كانَ" بين الصلة و الموصول

(٧١) ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، ص ٤١١.

(٧٢) السيوطي، *همع الهوامع*، ص ٩٩.

(٧٣) ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، ص ٠٨. و المراد بالمتلازمين ما لا يوجد أحدهما بدون الآخر و لو تقديرا؛ إذ لا يمكن أن يستقلّ بنفسه واحد منهما. انظر: عباس حسن، *النحو الوافي*، ط٤ (القاهرة: دار المعارف, د.ت.)، ص ص ١: ٥٧٧، حاشية رقم ١.

نحو: "أعجبني الذين كانَ في البيت" ، و صاحب الحال و الحال مثل: "سرّني جلوس الطلاب كانَ منصتين" ، و المضاف و المضاف إليه نحو: "هذا كتابُ كانَ زيدٍ" ، و ما أشبه ذلك؟ و الجواب أنّ زيادة "كانَ" ظاهرة قليلة الدور في كلام العرب كما يظهر من قلة الشواهد عليها مما سلف ذكرُه حتى إنّ النحويين وقع بينهم خلاف في قياسية ما هو مسموع من زيادة "كانَ" كما سيأتي ، فكيف الأمر بما لم يُسمع عن العرب! ثم إن هذه الاستعمالات غير المسموعة ليست موجودةً في منظوم المحدثين و منثورهم ، و بالتالي لا يمكن أن يقال إنّ هناك حاجةً إلى التوسع في القياس لإيجاد وجه يسوّغ مثل تلك الاستعمالات. لهذا كله يحسن أن يقال إن "كانَ" تزاد بين المتلازمين في مواضع مخصوصة هي: المسند و المسند إليه ، و الصفة و الموصوف ، و المعطوف و المعطوف عليه ، و حرف الجر و الاسم المجرور.

خامسا: "كانَ" الزائدة أهي قياسية أم سماعية؟

تقرر فيما سبق تقرير المواضع التي زيدت فيها "كانَ" في كلام العرب ، و آن أوان طرح السؤال: أتقاس زيادة "كانَ" في تلك المواضع أم يكتفى بحفظ شواهد الزيادة و لا يقاس عليها؟ يظهر أنّ النحويين الذين بحثوا في هذه المسألة لهم تفصيل ؛ فهم يرون أنّ زيادة "كانَ" قياسية بين "ما" التعجبية و فعل التعجب ، و شاذة بين حرف الجر و الاسم المجرور ، و سماعية فيما عدا ذلك(٧٤).

و بمراجعة هذا الحكم على ما توافر من شواهد لا يُلاحظ ما يؤيد تخصيصهم زيادة "كانَ" بين "ما" التعجبية و فعل التعجب بأنها قياسية لأنهم لا يذكرون عليها إلا شاهدًا واحدًا ، و هو قول امرئ القيس السابق ذكره:

أرى أمَّ عمروٍ دمعُها قد تحدّرا بُكاءً على عمروٍ وما كانَ أصبرا

(٧٤) ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، ص ص ١: ٤١١- ٤١٢. أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، ص ص ٢: ٩٥- ٩٦. الدماميني، *تعليق الفرائد*، ص ص ٢: ٢٢٠- ٢٢٢.

و بعد البحث لم يظهر سواه إلا قول عروة بن أذينة:

ما كانَ أَحسنَ فيكَ العيشَ مُؤْتَنِفًا غَضًّا و أطيبَ في آصالِكَ الأُصُلا[٧٥]

و بعد ضم هذا الشاهد إلى سابقه يبقى الرصيد محدودًا إلى درجةٍ لا تفسِّر تخصيص هذا الوجه بالذات بأنه قياسي؛ إذ لو كان شاهد أو شاهدان يكفيان للحكم بالقياسية، فلمَ لا يقال بقياسية زيادة "كانَ" بين الصفة و الموصوف على سبيل المثال؟ ويظهر والله أعلم أنّ القول بقياسية زيادة "كانَ" في هذا الموضع ناتج من إلف النحويين له، و هذا الإلف لم يتحقّق من كثرة شواهدها بل من أمرين:

أحدهما: تردّد هذه المسألة في كتب النحو، فلم أر نحويًا بَحَث في زيادة "كانَ" إلا ذكر زيادتها بين "ما" التعجبية و فعل التعجب أما مواضع زيادتها الأخرى فإنّ النحويين متفاوتون في استيفائها. هذا علاوة على أن هذه المسألة تبحث في بابين من أبواب النحو: "كان و أخواتها"، و "التعجب" مما يجعلها أكثر دورانًا أمام أعين الباحثين.

و الآخر: أنّ استعمال "كانَ" الزائدة بين "ما" التعجبية و فعل التعجب يوجد في كلام المحدثين بخلاف مواضع زيادة "كانَ" الأخرى التي قلما يُصاب مثال عليها في كلامهم، فمن ذلك قول منصور النمري:

أبا خالدٍ ما كانَ أدهى مصيبةً أصابتْ معدًّا يومَ أصبحتَ ثاويا[٧٦]

قول التهاميّ:

يا كوكبًا ما كانَ أقصرَ عُمْرَهُ و كذاكَ عُمْرُ كواكبِ الأسحار[٧٧]

أما الحكم بشذوذ زيادة "كانَ" بين حرف الجرّ و الاسم المجرور فليس مردُّه قلة الشواهد كما يوحي بذلك كلام بعض النحويين[٧٨]؛ و ذلك أنّ الشواهد على زيادة "كانَ"

---

(٧٥) سبق القول إن قدماء النحويين لم يوردوا هذا الشاهد و إنما استشهد به أحد المحدثين، و هو: محمد محيي الدين عبدالحميد، *كفاية السالك*، ص ص ١: ٢٥٧.

(٧٦) شعر منصور النمري، جمعه و حققه: الطيب العشاش (دمشق: دار المعارف، ١٩٨١م)، ص ١٤٥.

(٧٧)ديوان أبي الحسن التهامي، تحقيق: عثمان صالح الفريح، ط١ (الرياض: دار العلوم، ١٩٨٥م)، ص ١٥٧.

(٧٨) السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٢: ١٠٠.

في شتى مواقعها متقاربة في عددها كما سلف بل يظهر أنّ الحكم بالشذوذ هنا ناشئ من كونه يفصل بين حرف الجر و الاسم المجرور و هذا الضرب من الفصل قليل في كلام العرب ، فلم أجد عليه شاهدًا من النثر إلا ما حكاه الكسائيّ من قول بعض العرب: "اشتريته بأُرى ألفِ درهم[٧٩] أي: "اشتريته بألفِ درهمٍ أُرى". أما الشعر ففيه عدد من الشواهد على هذا الفصل كقول الشاعر:

إنّ عَمْرًا لا خيرَ في اليومَ عمروٍ إنَّ عَمْرًا مُكَثِّرُ الأحـزانِ[٨٠]

أي: "لا خير في عمروٍ اليومَ". و مثله قول الآخر:

لو كنتَ في خَلْقاءَ أو رأسِ شاهقٍ و ليسَ إلى منها النـزولِ سبيلُ[٨١]

أي: " و ليس إلى النزول منها سبيل". و نحو هذا من الشواهد التي حملت الأحمر[٨٢] و ابن مالك[٨٣] و ابن هشام[٨٤] على إجازة الفصل بين حرف الجر و الاسم المجرور في سعة الكلام بيد أنّ جمهور النحويين ذهبوا إلى المنع حاملين ما ورد في ذلك من الشعر على الضرائر و متجاهلين حكاية الكسائي على أنها من النادر الذي لا يقاس عليه[٨٥] ، و

(٧٩) ابن عصفور، *ضرائر الشعر*، ص ٢٠١. أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، ص ص ٢: ٤٧٤. السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٤: ٢٢٧.

(٨٠) قال ابن مالك (*شرح الكافية الشافية*, ص ص ٢: ٨٣٢): " أنشده أبو عبيدة "، و لم أعرف قائله. و هو شاهد كذلك عند: أبي حيان، *ارتشاف الضرب*، ص ص ٢: ٤٧٣. السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٤: ٢٢٦. الأشموني، *شرح الأشموني*، ص ص ٣: ٣٥٨.

(٨١) لم أعرف قائله. و ممن استشهد به: ابن جني، *الخصائص*، تحقيق: محمد على النجار (بيروت: دار الهدى، د.ت.)،ص ص ٢: ٣٩٥، ٣: ١٠٧. ابن عصفور، *الضرائر*، ص ٢٠١ و *شرح جمل الزجاجي*، ص ص ١: ٥٠٧. أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، ص ص ٢: ٤٧٣. الأشموني، *شرح الأشموني*، ص ص ٣: ٣٥٩..

(٨٢) السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٤: ٢٢٧.

(٨٣) ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، ص ص ٢: ٨٣٢- ٨٣٣.

(٨٤) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص ٥١٢.

(٨٥) ابن جني، *الخصائص*، ص ص ٢: ٣٩٥. ابن عصفور، *الضرائر*، ص ص ٢٠٠- ٢٠١. أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، ص ص ٢: ٤٧٣- ٤٧٤. الأشموني، *شرح الأشموني*، ص ص ٣: ٣٥٨- ٣٥٩.

من هذا الموقف جاء الحكم بالشذوذ على الفصل بين حرف الجر و الاسم المجرور بـ"كانَ" الزائدة.

و الواقع أنه يصعب الحكم على زيادة "كانَ" بأنها سماعية مطلقًا ؛ لأنّ هذه الزيادة أسلوبٌ ثبت عن العرب استعماله نثرًا و شعرًا ، فلِمَ نحظر على أبناء العرب محاكاة سلفهم فيما ثبت عنهم؟ و من ناحية أخرى يصعب إطلاق القول بقياسية زيادة "كانَ" ؛ لأنه لا شكَّ أنّ ما ورد عن العرب من ذلك محدود كما يتبين فيما سبق من شواهد. لهذا ربما كان القول العدل أنّ زيادة "كانَ" أسلوب ثبت عن العرب ، و لا حرج على متكلمي العربية أن يستعملوه على الوجه الذي استخدمه الفصحاء ، و هذا يتحقق بأمرين : أحدهما أن يكون استعمالها قليلاً تبعًا للعرب الذين لم يستكثروا منه ، و الآخر أن تستعمل "كانَ" الزائدة في المواضع التي استعملتها العرب ، و متى ما تحقق هذان الشرطان فلا حرج أن يلجأ الناثر و الشاعر إلى توظيف "كانَ" الزائدة عند الحاجة التعبيرية و الفنية. و قد سلف أنّ الشعراء المحدثين زادوا "كانَ" بين "ما" التعجبية و فعل التعجب فجاء استعمالهم مقبولاً لا تنفر الأذن منه ، فما الذي يمنع من توظيف زيادتها بين الفعل و الفاعل أو الصفة و الموصوف – على سبيل المثال- إذا أحسنَّ الكاتب أو الشاعر أن مثل هذا التوظيف يُغني أسلوبهما فنيًا! و لكن لا يملك المرء إلا أن يستبعد توظيف أبناء العربية لزيادة "كانَ" بين حرف الجر و الاسم المجرور فهو أمر إن لم يفعلوه متابعةً لوصف النحويين ذلك بالشذوذ فلن يفعلوه - و الله أعلم- لأنّ الأذن تنفر من الفصل بين حرف الجر و الاسم المجرور ، و يدلّ على هذا النفور ندرة هذا الفصل في كلام القدماء و المحدثين.

و يحسن هنا الالتفاتُ إلى ما ذكره ابن عصفور في كتابه "ضرائر الشعر" من أنّ زيادة "كانَ" مقصورة على الضرورة الشعرية[٨٦] و هو رأي - و إن وافقه عليه أحد الباحثين المحدثين[٨٧]- لم أر أحدًا من النحاة المتقدمين يوافقه عليه فيما أعلم حتى إنّ ابن عصفور نفسه تكلم في كتاب آخر له عن "كانَ" الزائدة بتفصيل و لم يذكر أنّ استعمالها

(٨٦) ابن عصفور، *ضرائر الشعر*، ص ص ٧٧- ٧٩. و قد ذكر رأي ابن عصفور عبدالقادر البغدادي في *خزانة الأدب*، ص ص ٩: ٢١٠ و أشار إلى أنه خلاف المرضي.

(٨٧) هو محمد صلاح الدين مصطفى، *النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم*، ص ص ٢٣٧- ٢٣٩.

مقصور على الضرورة[٨٨] ، بل إنّ ابن عصفور تناقض كلامه في كتابه "ضرائر الشعر" حيث قال: "و قد تزاد في سعة الكلام" ثم عاد يقول: "إلا أنّها لا تحسن إلاّ في الشعر[٨٩] دون أن يشرح العلة في كونها لا تحسن إلاّ في الشعر. و خير ما يُردّ به على هذا هو ورود "كانَ" زائدةً في النثر، فقد سلف في شواهد زيادتها إيرادُ قول أبي العالية: "أونبيٌّ كانَ آدمُ" و قول قيس بن غالب البدري: "لم يوجدْ كانَ مثلُهم" بزيادة "كانَ" فيهما.

سادسا: هل لـ "كانَ" الزائدة تصرف؟

يرى عامة النحاة أنّ من شروط زيادة "كانَ" ألاّ ترِدَ إلاّ في صيغة الماضي[٩٠] مما يعني نفي وجود مضارع لها. و قد خالفهم في هذا الفراء الذي أجاز استعمال "يكونُ" الزائدة[٩١]. و النحاة يوردون عادةً شاهدًا على هذا الرأي قولَ أم عقيل بن أبي طالب:

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ[٩٢]

أورد ابن عقيل شاهدًا آخر هو:

صَدَّقْتُ قائلَ ما يكونُ أحقَّ ذا طِفْلاً يَبُذُّ ذوي السيادة يافعًا[٩٣]

و هذا عند النحاة محمول على الشذوذ[٩٤] ، و قد كان يمكنهم حمله على الضرورة لكني لم أر إشارة صريحة إلى ذلك. و لكن حتى لو سلم المرء بأن ذلك شاذ أو ضرورة فهذا لا يعني أن نترك هذه المسألة دون محاولة الاهتداء إلى العلة الكامنة وراء زيادة

(٨٨) ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، ص ص ١: ٤٠٨- ٤١١.

(٨٩) ابن عصفور، *ضرائر الشعر*، ص ٧٨.

(٩٠) انظر على سبيل المثال: ابن جمعة، *شرح ألفية ابن معط*، ص ص ٢: ٨٦٥. ابن هشام، *أوضح المسالك*، ص ص ١: ٢٥٥. السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٢: ٩٩.

(٩١) أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، ص ص ٢: ٩٦. السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٢: ٩٩.

(٩٢) ممن استشهد بهذا الشاهد: ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، ص ص ١: ٤١٣. أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، ص ص ٢: ٩٦. الدماميني، *تعليق الفرائد*، ص ص ٣: ٢٢١. السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٢: ٩٩. الأشموني، *شرح الأشموني*، ص ص ١: ٣٧٧.

(٩٣) ابن عقيل، *المساعد*، ص ص ١: ٢٦٨. و لم أعرف قائل هذا البيت.

(٩٤) ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، ص ص ١: ٤١٣. ابن هشام، *أوضح المسالك*، ص ص ١: ٢٥٥.

"يكون" و لا سيما أنّ سيبويه قال: " و ليس شيء يُضطرّون إليه و لا هم يحاولون به وجهًا"(٩٥). و يظهر أنّ الوجه المراد هنا هو تأكيد الزمن الحاضر ؛ إذ لو قيل: "أنت ماجد نبيل" عوضًا من "أنت تكون ماجد نبيل" لظل السياق يدل على الزمن الحاضر لكن زيادة الفعل "يكون" زادت هذه الدلالة قوة كما تزيد "كانَ" الزائدة دلالة المضي توكيدًا إذا وجد في الجملة ما يدل عليه.

و قد ذهب مهدي المخزومي إلى أنّ زيادة "يكون" هنا بقية من مرحلة تاريخية قديمة كانت العربية تستخدم فيها هذا الفعل رابطًا بين طرفي الجملة الاسمية على النحو الذي هو حاصل في اللغات الهندو أوربية(٩٦). والحق أنه لو قال المخزومي أنّ مَنْ زاد "يكون" لَمَحَ هذا الوجه فاستخدم "يكون" رابطًا في الجملة لربما كان وجهًا يستحق النقاش، و لكن هذا شيء و القول إن زيادة "يكون" تمثل مرحلة تاريخية قديمة للعربية شيء آخر ؛ لأن الاستدلال على هذا الأمر لا يكفي فيه شاهد أو شاهدان بل يحتاج إثبات وقوعه إلى عدد مقنع من النصوص العربية الضاربة في القدم علاوة على أنّ اللغات السامية التي تُعدّ اللغة العربية إحداها لا تعرف استخدام فعل الكينونة رابطًا و إن استخدمت روابط أخرى(٩٧).

و أيًّاما كان الأمر فإنّ زيادة "يكون" أسلوب لم يصطنعه إلا فئة قليلة من العرب — كما هو واضح من ندرة شواهده- ، و لم يكن شائعًا عند فصحاء العرب، و لا حفل به مَنْ جاء بعدهم ممن كتب بالعربية و نظم بها، فظلَّ هذا الأسلوب حبيسًا في النص الذي وَرَدَ فيه، دفينًا في بطون كتب النحو التي تناقلته.

---

(٩٥) سيبويه، *الكتاب*، ص ص ١: ٣٢.

(٩٦) مهدي المخزومي، *في نحو العربية*، ط١ ،(بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٤م)، ص ٣٢.

(٩٧) انظر عن الروابط في العربية و غيرها من اللغات السامية: برجشراسر، *التطور النحوي للغة العربية*، أخرجه و صححه و علق عليه: رمضان عبدالتواب (القاهرة و الرياض: مكتبة الخانجي و دار الرفاعي، ١٩٨٢م)، ص ص ١٣٤- ١٣٥. و يوجد نقاش مفـصل لـرأي المخزومي عند: أحمد سليمان ياقوت، *النواسخ الفعلية* و *الحرفية: دراسة تحليلية مقارنة* (القاهرة: دار المعـارف، ١٩٨٤م)، ص ص ٤٦- ٤٨.

سابعا: هل يزاد سائر الأفعال النافصة كما زيدت "كانَ"؟

تنظر خاتمة مسائل هذا البحث في حكم زيادة الأفعال الناقصة: أهي جائزة كما جازت في "كانَ" أم لا؟ إنّ جمهور النحويين لا يجيزون زيادة فعل من الأفعال الناقصة خلا "كانَ" لكنّ الكوفيين أجازوا زيادة "أصبحَ" و "أمسى" خاصة لورود السماع بزيادتهما فقد حكوا عن العرب قولهم: "ما أصبحَ أبْرَدَهَا" و "ما أمسى أَدْفَأها"[٩٨]، و قد قال بهذا من البصريين الأخفش[٩٩] الذي دخل كلامه بهذا الصدد في بعض نسخ كتاب سيبويه لكنّ المحققين نفوا أن يكون هذا من كلام سيبويه و صححوا أنه من كلام الأخفش[١٠٠]. و ردّ ابن السراج على هذا القول بما خلاصته أنّ قياس "أصبحَ" و "أمسى" على "كانَ" غير صحيح؛ لأنّ هذين الفعلين مؤقتان (أي يدلاّن على وقتين محددين هما الصباح و المساء) في حين أنّ "كانَ" غير مؤقتة (لا تدل على وقت معين) علاوة على أنّ زيادة "أصبحَ" و "أمسى" قياسًا على "كانَ" بجامع كون هذه الأفعال ناقصة يؤدي إلى إجازة زيادة جميع أخوات "كانَ"[١٠١].والواقع أنّ هذا يُعدّ ردًّا على من أجاز زيادة "أصبح" و "أمسى" لو كانوا أجازوا ذلك قياسًا لكنهم اعتمدوا في إجازتهم على السماع كما سلف، ثم إن تفريق ابن السراج بين "كانَ" من جهة و "أصبحَ" و "أمسى" من جهة أخرى ليس مقنعًا لأنّ هذه

---

(٩٨) ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، ص ١: ٤١٣- ٤١٤. أبو حيان، *ارتشاف الضرب*،ص ص ٢: ٩٦. السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٢: ٩٩- ١٠٠. و الضمير في الحكايتين يعود إلى الدنيا.

(٩٩) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ص ص ١ق١٨٤ب. ابن عصفور، *ضرائر الشعر*،ص ٧٩. ابن أبي الربيع، *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، تحقيق: عياد الثبيتي، ط١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧م)، ص ص ٢: ٧٥٤.

(١٠٠) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ص ص ١ق١٨٤ب. و قد علق عبدالسلام هارون محقق كتاب *سيبويه على قول سيبويه*:"و تقول ما كان أحسن زيدا" تعليقًا نصه: "وبعده في الأصل: "قال الأخفش: و إن شئت جعلت أحسن صلة لـ"ما" و أضمرت الخبر. فهذا أفيس و أكثر. و قالوا: ما أصبح أبردها و ما أمسى أدفأها. و زعم أبو عمرو أنّ ما بعد الدارة ليس عن سيبويه و أنه خطأ. يعني قوله: و إن شئت جعلته. و قال: هذا كلام الأخفش. و قوله: ما أصبح أبردها ليس من كلام سيبويه". انظر: سيبويه، *الكتاب*، ص ص ١: ٧٣، حاشية رقم١. و يظهر أن الصواب في قوله: "و زعم أبو عمرو" هو أبو عمر أي الجرمي.

(١٠١) ابن السراج، *الأصول*، ص ص ١: ١٠٦- ١٠٧. و عنه السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ١ق١٨٤ب.

الأفعال تتفق في أمر عام و هو الدلالة على الزمن الماضي و إن اختلفن في أنّ "كانَ" تـدلّ على الماضي مطلقًا في حين أن "أصبح" و "أمسى" تدلان على ماضٍ مخصوص. و لكن هذا لا يعني إطـلاق القول بقياسية زيـادة "أصبحَ" و "أمسى" بل يقال إن قومًا من العرب أجروهما مجرى "كانَ" في الزيادة لكن جمهورهم لم يشاركوهم في هذا التوجه بل اقتصروا على زيادة "كانَ" دون غيرها من الأفعال الناقصة.

و قد انفرد الفراء عن الكوفيين بتوسعه في القياس على أساس ما سُمع من زيادة "أصبحَ" و "أمسى" ، فأجاز زيادة الأفعال الناقصة قاطبة(١٠٢). و القياس أصل من أصول العربية لكن الإفراط فيه غير محمود علاوةً على أنّ إجازة زيادة جميع الأفعال الناقصة – خلا "كانَ" و الحكايتين في "أصبحَ" و "أمسى" - أسلوب غير مستعمل قديمًا و حديثًا فلا تمس حاجة إلى الخوض فيه ، بل في مثل هذا ضرر ؛ لأن إجازة الأساليب المهجورة بأدنى شبهة يجعل اللغة مترهلة يصعب ضبطها بضابط.

و في الختام يحسن عرض أبرز النتائج التي انتهى إليها البحث :

١- المراد من وصف النحويين لـ"كانَ" بالزائدة أنَّه يمكن حذفها دون أن يؤثر هذا الحذف على النسيج النحوي للجملة.

٢- الراجح أنّ "كانَ" الزائدة لا تعمل خلافًا لمن قال إنها ترفع ضميرًا مستترًا على أنَّه فاعل.

٣- تدل "كانَ" الزائدة على المضي إذا لم يوجد في الجملة ما يدل عليه ، أما إذا وجد ما يدل على المضي فإنّ دورها يقتصر على توكيد هذه الدلالة.

٤- ترد "كانَ" زائدةً في كلام العرب بين المتلازمين في مواضع مخصوصة هي : المسند و المسند إليه ، و الصفة و الموصوف ، و المعطوف و المعطوف عليه ، و حرف الجر و الاسم المجرور.

---

(١٠٢) السيوطي، *همع الهوامع*، ص ص ٢: ٩٩.

٥- الأظهر أنّ زيادة "كانَ" قياسيَّة إذا روعي أمران ؛ أحدهما: أن يكون استعمالها محدودًا فلا يُستكثر منه، و الآخر: أن يُقتصر في زيادتها على المواضع المسموعة من كلام العرب مع ملاحظة ما في استعمال "كانَ" زائدةً بين حرف الجر و اسم المجرور من غرابة تنفر الأذن العربية منها و هو أمر راجع إلى نُدرة الفصل بين الجار و المجرور في لسان العرب.

٦- "كانَ" الزائدة غير متصرفة فلا ترد إلا على صيغة المضي.

٧- لا تُزاد الأفعال الناقصة قياسًا على "كانَ" و إن وردت زيادة شيءٍ منها في نصوص محدودة لا يُقاس عليها. .

Redundant "Kāna"

Jawad M. ibn Dukhayyil
Assistant Professor, Arabic Language Department,
College of Arts, King Saud University,
Riyadh, Saudi Arabia

(Received 27/1/1424.; accepted for Publication 15/5/1424AH.)

Abstract. This study deals with the verb redundant “kãna”. This verb was poorly discussed by Arab grammarians because no chapter was dedicated to it in the Arabic grammar books.

The study starts with a collection of Classical Arabic poetic and prosaic quotations which redundant “kãna” was used in. This collection forms a basis which can be referred to to explain the vague points in the grammatic literature and settle the differences about this verb. Based on this collection the study examines this verb taking into consideration what the Arab grammarians have said. The first point dealt with is the illustration of the meaning of the term “redundant” when applied to “kãna”. Then the study goes on to explore whether this verb governs or denotes tense. Next, the study tries to establish a rule explaining where this verb should be used in the sentence. In addition, the study investigates if redundant “kãna” use is linguistically applicable or restricted to the classical quotations where it was used. Finally, the study endeavors to look into the expansion of the application of the redundancy to include the present form of the verb “kãna” and other defective verbs.